منهج ابن مالك في تعريف المصطلحات النحوية

(البصرية– والكوفية)

بحث مقدَّم منْ الباحثة

فاطمة محمد محمد مرزوق

منهج ابن مالك في عرض المصطلحات النحوية (البصرية–والكوفية)

المنهج: إن "المنهج بوجه عام، وسيلة محددة تُوصِل إلى غاية معيّنة، وبوجه خاص **فالمنهج العلمي**: خطّة منظّمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية، بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها"[1].

المصطلحات النحوية عند ابن مالك :

يتميز ابن مالك بشخصيته المستقلة في حلبة النحو، بل قد كان فارس هذه الحلبة بين النحاة المتأخرين وقد ظهر تفرده في كتبه، ولا أدل علي ذلك من أن النحاة المتأخرين كانوا يقتفون أثر النحاة السابقين في آرائهم ومصطلحاتهم ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا أفراد نبغوا وأتقنوا هذا الفن، وواقفوا علي أسراره كابن الحاجب وابن مالك ، ثم ابن هشام من بعدهما[2].

ولذلك كان لابن مالك منهجه المميز في عرض المصطلحات، حيث جاء وقد استقرت أبواب النحو ومصطلحاته فلم يكن هناك مجال كبير لتغيير في الأسماء والمصطلحات، ولكن المجال كان واسعاً لترجيح مصطلح بصري أو كوفي باستعماله وإيثاره، أو لارتقاء المصطلحين معاً واستعمالهما[3].

فهو أحياناً يستعمل المصطلح البصري، وأحياناً يستعمل المصطلح الكوفي، وأحياناً يستعمل المصطلحين معاً، وهذا سوف يتضح بالأمثلة من خلال كتابه شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .

طريقته في استعمال المصطلحات البصرية والكوفية:

المصطلح النحوي من أهم القضايا التي شغلت النحويين، بصريين كانوا أو كوفيين ذلك لأن كُلاً من الفريقين أطلق مصطلحات خاصة به علي المسميات النحوية المختلفة، فعلي الرغم من اعتماد الكوفيين علي البصريين في أخذهم المسائل النحوية واللغوية إلا أنهم اختلفوا في تسمية هذه المصطلحات عن البصريين في عدد من المسائل النحوية واللغوية، وخاصة الفراء الذي كان كثير الميل إلي تغيير مصطلحات البصريين التي بدأ بها النحو العربي، وكُتب لها الرقي والسيادة وتسميتها بمصطلحات أخري خاصة بهم(4).

لقد كان الخلاف كبيراً بين الفريقين حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أن هذا مصطلح بصري وذاك مصطلح كوفي، "ولقد أفاد المصطلح النحوي من خصومة الفريقين فائدة كبيرة فنظر كل فريق إلي مصطلحات كتاب سيبويه نظرة الناقد، ثم شرع في تهذيبها وتطويرها، حتى وصلوا بها جميعاً إلي الاستقرار الذي لم يكن من اليسير علي سيبويه أن يصل بالمصطلحات النحوية إليه، فالاستقرار مرحلة تالية لمرحلة شهدت مَدارسات وخَصومات شديدة، ومُناظرات في هذا العلم لم تهدأ حتى استقرار النحو، ورست حدوده ومصطلحاته بالشكل الذي وصل إلينا"(5).

ويري شوقي ضيف أن مصطلحات الكوفيين ما هي إلا مصطلحات أرادوا بها أو علي الأقل بأكثرها مجرد الخلاف علي مدرسة البصرة(6)، أما بالنسبة لموقف ابن مالك من المصطلحين النحوي البصري، والنحوي الكوفي، فقد استعمل ابن مالك كلا المصطلحين، إلا أنه أكثر من استعمال المصطلح البصري لأنه أكثر شيوعاً وانتشاراً، وهذا لا يعني أنه بصري المذهب، فقد شاهدناه يعارض الكثير من آراء البصريين ويأخذ بآراء الكوفيين، فهو لم يكن بصرياً بحتاً، ولا كوفياً بحتاً، بل كان يرجح رأي الكوفيين في أغلب الأحيان لأنه لا يعتمد علي التعليل والتأويل كما هو الحال عند البصريين(7).ومن الأمثلة علي استخدام ابن مالك للمصطلحات البصرية والكوفية:-

المصطلح البصري:

1- المضمر:

وهذا المصطلح بصري "ويقابله عند الكوفيين مصطلح المكني"(8)، فقد ذكر ابن مالك "باب المضمر"(9)، ضمن أبواب شرح التسهيل وعرّفه قائلاً: وهو الموضوع لتعيين مسماه مشعراً بتكلُّمه أو خطابه أو غيبته"(10). وقد استعمل مصطلح المضمر في أكثر من موضع في كتابه مثل ذكره في تعريف واجب الخَفاء وجائز الخفاء قائلاً: "الواجب الخفاء هو الذي لا يزال مستكناً، ولا يغني عنه ظاهر ولا مضمر،

كالمَنْوِيّ في نحو: أفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وأفْعَلْ، وتَفْعَلُ،...[11]، "والجائز الخفاء هو الذي يخلقه ظاهر أو مضمر بارز..." [12] وغيرها من المواضع الأخرى التي استعمل فيها مصطلح المضمر.

2-الحال:

وهذا المصطلح بصري "ويقابله عند الكوفيين بمصطلح القطع"[13]، وقد أطلق عليه سيبويه والمبرد (مفعولاً فيه) [14]، فقد أفرد ابن مالك بابا من أبواب شرح التسهيل سماه (باب الحال)[15]. وعرّفه قائلاً: "وهو ما دل علي هيئة صاحبها، متضمناً ما فيه معني "في"، غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وقد يجرين، "زائدة"[16]، وقد استعمله ابن مالك بكثرة في كتابه، ومن ذلك قوله أيضاً "الحال واجب التنكير، وقد يجئ معرّفاً بالأداة والإضافة"[17].

3- التوكيد:

وهذا المصطلح بصري "ويطلقون عليه أيضاً مصطلح (التكرير)، ويقابله عند الكوفيين مصطلح "التشديد"[18]، فقد أفرد ابن مالك بابا في شرح التسهيل تحت مسمي "باب التوكيد"[19]، وعرّفه قائلاً: "وهو معنوي ولفظي"[20]، واستعمل مصطلح التوكيد في أكثر من موضع من كتابه منها "التابع ينقسم إلي توكيد ونعت وعطف بيان وعطف نسق وبدل"[21].

4-المفعول معه:

وهذا المصطلح بصري "ويقابله عند الكوفيين مصطلح (شبه المفعول)[22]، في حين أنَّ الكوفيين ليس عندهم مفعول إلا المفعول به[23]، وقد أفرد بابا مِنْ أبواب شرح التسهيل تحت مسمى (باب المفعول معه)، وعرّفه بقوله:" وهو الاسم التالي واو تجعله بنفسها في المعنى كمجرور معه..."[24]، واستعمل المصطلح في شرحه فقال:" وقد يطلق المفعول معه في اللغة على المجرور بمع أو بالباء التي للمصالحة، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة وعلي المنصوب بعد الواو بالشرط المذكورة"[25].

المصطلح الكوفي:

1- النعت:

وهذا المصطلح كوفي" ويقابله عند البصريين مصطلح (الصفة) وقد أطلقه سيبويه في كتابه علي (عطف البيان)، كما جعل الصفة والوصف من مرادفاته[26].

وقد أفرد ابن مالك بابا في شرح التسهيل باب تحت مسمي (باب النعت)[27]، وعرّفه بقوله "وهو التابع المقصود بالاشتقاق وصفاً أو تأويلاً، مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد"[28].

واستعمل ابن مالك مصطلح (النعت) في قوله: "متبوع النعت يعم ذا النعت الجاري عليه لفظاً ومعناه لما بعده، كرأيت رجلاً طويلاً ثوبه، قصيرة قامته"[29].

2- الصلة:

وهذا المصطلح كوفي "وهو مصطلح استخدمه الفراء لما يسميه البصريون بالزيادة والحشو[30]، ويسمونه باللغو أيضاً، إلّا أن الفراء استخدم مصطلح (الصلة)؛ ليطلقه على الزيادة في القرآن الكريم، تأدباً وتورعاً مِنْ أنْ ينسب الزيادة إلى كتاب الله تعالى؛ لأنَّ مفهوم الزّيادة أنْ يكون دخولها كخروجها[31]، ومثاله عند ابن مالك قوله عنْ الجملة الموصول، والطلبية والإنشائية:" وقيد الجملة الموصولة بها بكونها غير طلبية ولا إنشائية لأنَّ الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للمحصول، والجملة الطلبية لمْ يتحصل معناها بعد، فهى أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها، وأمَّا الإنشائية فإنَّ حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا يصلح وقوعها صلة؛لأن الصلة مُعَرِّفة والموصولُ مُعَرَّف، فلابد مِنْ تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه"[32].

3- ما لمْ يسم فاعله:

وهذا المصطلح كوفي "ويماثله عند البصريين جملة مواد هى: (المفعول الذي لمْ يتعده فاعله، ولمْ يتعدّ على أنَّه فعل فاعل، والمفعول الذي لمْ يذكر فاعله، والفعل الذي يبني للمفعول، ولمْ يذكر مَنْ فعل به)"[33]، أي الفعل المبني للمجهول، وذكره ابن مالك عند حديثه عنْ النائب عنْ الفاعل بقوله: "النائب هو ما يسند إليه فعل ما لمْ يسم فاعله، وكيفية صوغه لما لمْ يسم فاعله أنْ يضم أوّله مطلقاً، أي في مضي ومضارعة"[34].

ذكره للمصطلحات البصرية وتسميتها الكوفية معاً:

هناك مصطلحات ذكر تسميتها البصرية والكوفية معاً مثل:

1- ضمير الفصل المسمي عماداً:

فقد ذكر ابن مالك التسمية البصرية والكوفية معاً،فقال "من المضمرات المسمي عند البصريين فصلاً وعند الكوفيين عماداً، ويقع بلفظ المرفوع المنفصل، مطابقاً لمعرِّفةً قبلُ باقي الابتداء أو منسوخة، ذي خبرٍ بعد، معرِّفة أو كمعرِّفة في امتناع دخول الألف واللام عليه، وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرِّفتين، وربما وقع بين حال وصاحبها، وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف"[35].

وذكرهما أيضا عند حديثه عن المواضع التي تدخل عليها لام الابتداء قائلاً "يجوز دخول لام الابتداء بعد إنّ المكسورة علي اسمها المفصول، وعلي خبرها المؤخر عن الاسم، وعلي معموله مقدماً عليه بعد الاسم، وعلي الفصل المسمي عماداً،..."[36].

2- ضمير الشأن أو ضمير المجهول:

ولقد ذكر ابن مالك المسمى البصري والمسمي الكوفي مِنْ خلال قوله:" ويتقدم أيضاً غير منوى التأخير إن جُرَّ برب، أو رفع بنعم أو شبهها أو بأول المتنازعين، أو أبدل منه المفسِّر، أو جعل خبره، أو كان المسمَّى ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين"[37].

ولقد تحدث ابن مالك عنْ ضمير الشأن أو الضمير المجهول، وبينه مِنْ خلال شرحه قائلاً:" إذا قصد المتكلم أنْ يستعظم حديثه، فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المسمى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين، وهو بمنزلة ضمير غائب تقدم ذكره، فلذلك استتر مرفوعاً بكان أو كاد أو إحدى أخواتها، ولا يجوز عند البصريين حذف بعض الجملة التي تفسره؛ لأنَّها مؤكدة به، ومدلول به على فخامة مدلولها، واختصارها مناف لذلك فلا يجوز، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء قبله"[38].

الخاتمة:

ويلاحظ مما سبق أن ابن مالك قد استخدم المصطلحات النحوية البصرية والكوفية، إلا أنه أكثر من المصطلحات البصرية لدقتها وكثرة شيوعها وأوجز من المصطلحات الكوفية، فكادت لا تظهر مقارنة بالمصطلحات البصرية، مما يدل علي أنه أميل للمصطلح البصري، فهو بصري المصطلح.

وكما تميز بذكره للتسمية البصرية والكوفية معاً لبعض المصطلحات وهذا يدل علي مدي اهتمامه بتسميات المصطلحات والإشارة إلي مدرستها الخاصة بها.

الهوامش

---

[1][1](وهبة)مجدي وهبة – كامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان،بيروت،لبنان،ط2،(1984م)، صـ 393.

[2](**مكرم**)عبد العال سالم مكرم ،المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة،مؤسسة الرسالة،ط2،(1410هـ-1990م)، صـ 185- 186.

[3](ابن مالك):جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي،شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون،دار هجر،القاهرة، ط1، (1410هـ/ 1990م)،صـ 68.

[4](الرواشدة): أحمد عبد السلام الرواشدة، الفكر النحوي لابن مالك في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، رسالة ماجستير ، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة،عمادة الدراسات العليا،الأردن، (2007م)، صـ 128، 129.

[5](القوزي):عوض حمد القوزي، "المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري"،عمادة شؤون المكتبات،جامعة الرياض،كلية الآداب، الرياض المملكة العربية السعودية،ط1،(1401هـ-1981م)، صـ 156.

[6] (ضيف):شوقي ضيف، "المدارس النحوية"، القاهرة، ط7، 1968م، صـ 168.

[7]الرواشدة: "الفكر النحوي لابن مالك ، صـ 130.

[8]القوزي: "المصطلح النحوي"، صـ 174.

[9] ابن مالك:"شرح التسهيل"، جـ1، صـ 120.

[10] المرجع السابق، جـ1، صـ 125.

[11] المرجع السابق، جـ1، صـ 120.

[12] المرجع السابق، جـ1، صـ 121.

[13]القوزي: "المصطلح النحوي"، صـ 170.

[14] المرجع السابق، صـ 171.

[15] ابن مالك:"شرح التسهيل"، جـ2، صـ 321.

[16] المرجع السابق، جـ2، صـ 321.

[17] المرجع السابق، جـ2، صـ 325.

[18]القوزي: "المصطلح النحوي"، صـ 170.

[19] ابن مالك:"شرح التسهيل"، جـ3، صـ 289.

[20]المرجع السابق ، جـ3، صـ 289.

[21] المرجع السابق ، جـ3، صـ 286.

[22] شبه المفعول: مصطلح يطلقه الكوفيون علي المفعول المطلق والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه، وليس عندهم مفعول إلا المفعول به، القوزي،المصطلح النحوي، صـ 162.

[23] المرجع السابق، صـ 162.

[24] ابن مالك:"شرح التسهيل"، جـ2، صـ 247.

[25] المرجع السابق، جـ2، صـ 247.

[26]القوزي: "المصطلح النحوي"، صـ 165.

[27] ابن مالك:"شرح التسهيل"، جـ3، صـ 306.

[28]المرجع السابق ، جـ3، صـ 306.

[29] المرجع السابق، جـ3، صـ 307.

[30]القوزي: "المصطلح النحوي"، صـ 178.

[31] المرجع السابق، صـ 179.

[32] ابن مالك:"شرح التسهيل"، جـ1، صـ 187.

[33](السامرائي)إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، ط1، (1987م)، صـ 121، 122.

[34] ابن مالك:"شرح التسهيل"، جـ2، صـ 130.

[35]ابن مالك:"شرح التسهيل"، جـ1، صـ 167.

[36]المرجع السابق ، جـ2، صـ 25.

[37] المرجع السابق، جـ1، صـ 162.

[38] المرجع السابق، جـ1، صـ 163- 164.